هذا العدد

مؤتمر "قضايا التدريب في مجال علم النفس:
مشكلات وآفاق المواجهة الثقافية والمهنية"

هذا العدد هو العدد الخاص الثالث من الأعداد الثلاثة التي خصصناها لمؤتمر *"قضايا التدريب في مجال علم النفس: مشكلات وآفاق المواجهة الثقافية والمهنية"* الذي عقدته رابطة الاخصائيين النفسيين بمشاركة لجنة علم النفس بالمجلس الأعلى للثقافة في الفترة من ١١- ١٢ ديسمبر ٢٠٢٢.

وقد خُصص هذا العدد لعرض قضيتان مهمتان تم طرحهما في المؤتمر وهما إنشاء نقابة للمهن النفسية وشروط وضوابط الحصول على رخصة مزاولة مهنة العلاج النفسي، ولكي يحدث شمول وتكامل في العرض تم تضمين مشروع قانون نقابة المهن النفسية المقترح وكذلك قانون الصحة النفسية المُعدل رقم ٢١٠ لسنة ٢٠٢٠، وعلى ذلك نُظم هذا العدد على النحو التالي

المقال الأول مقال كتبه **كاتب هذه السطور (أيمن عامر)**، يتناول المقال محاولة للإجابة عن سؤالين رئيسيين أولهما: لماذا نحن في حاجة ملحة الآن لإنشاء نقابة للمهن النفسية. وثانيهما: كيف السبيل إلى ذلك؟ ويركز المقال في الإجابة عن السؤال الأول على خمسة أسباب ملحة لإنشاء هذه النقابة، يأتي في مقدمتها اتساع مجالات علم النفس وتطبيقاته، بحيث أصبحنا الآن بصدد ما يمكن تسميته بـ "علوم النفس" وليس بصدد "علم نفس" واحد، وهو ما يعني تعدد مجالات الخريجين وانتشارهم في مختلف الهيئات والمؤسسات المهنية. أما الجزء الثاني من المقال، فتركز على الإجابة عن السؤال الثاني كيف السبيل إلى تحقيق حلم إنشاء النقابة وقد استعراضت الإجابة الجهود التي بذلت حديثًا في هذا الصدد والتي تمركزت على مسارات ثلاثة شملت ١-محاولة تعديل

الاتجاهات المغلوطة عن علم النفس ٢- محاولة إعادة رسم خطوط العلاقات بين علم النفس وباقي التخصصات المتقاطعة معه، وتوضيح حدودها. ٣- التحرك الفعلي إلى استكمال الجهود والإجراءات العملية لإنشاء النقابة. والمقال في مجمله يحاول أن يلقي الضوء على المشكلة المختلطة في الأذهان والتي تتعلق بمستوى الاعتراف المجتمعي بالهوية المستقلة لعلم النفس، حيث بات الأمر يبدو ظاهريا بأن المجتمع المهني قد حلل الزواج العرفي من علم النفس وحرم الزواج الشرعي منه. والاعتراف المعلن بأحقيته في إنشاء نقابته.

وأُلحق بالمقال السابق **مشروع قانون نقابة المهن النفسية** المقترح بما تضمن من أبواب ومواد نصت على أهداف إنشاء النقابة، وشروط العضوية بها، وواجبات الأعضاء، والنظام الذي تقوم عليه النقابة، وصندوق النقابة وصندوق التأمين والمعاشات، والنظام التأديبي، بالإضافة إلى الأحكام العامة والانتقالية.

المقال الثاني: كتبته **الدكتورة/ زيزي السيد** (أستاذ علم النفس المساعد بكلية الآداب جامعة الفيوم)، وهو يتناول واقع ممارسة العلاج النفسي في مصر وشروط الحصول على رخصة مزاولة المهنة في ضوء تجربة دولة المملكة العربية السعودية في ذات السياق، وقد تم استعراض الأسس التي ينبني عليها نظام منح الرخصة وإجراءاته في الدولة الشقيقة، حيث قُسم التدريب والترخيص إلى مراحل لكل مرحلة منها ضوابط وشروط. كذلك يعرض المقال بعض المؤشرات الواقعية حول التدريب على العلاج النفسي في مصر وذلك من خلال تحليل أولي لبيانات تم جمعها حديثًا من عينة من الاخصائيين النفسيين مهتمين بالتخصص في العلاج النفسي ويسعون للحصول على ترخيص وزارة الصحة لممارسة مهنة العلاج النفسي.

وأُلحق بهذا المقال **قانون الصحة النفسية** متضمنًا قرارات رئيس جمهورية مصر العربية بإصدار قانون رقم ٧١ لسنة ٢٠٠٩- قانون رعاية المريض

النفسى، وبإصدار قانون رقم ٢١٠ لسنة ٢٠٢٠ – بتعديل بعض أحكام قانون رعاية المريض النفسي الصادر بالقانون رقم ٧١ لسنة ٢٠٠٩، وكذلك نصوص قانون رعاية حقوق المريض النفسى، اللائحة التنفيذية المعدلة بقرار رقم ٥٥ لسنة ٢٠٢١، والنماذج الملحقة باللائحة التنفيذية، بالإضافة إلى مواد ذات صلة من قوانين أخرى.

ونأمل أن يكون هذا العدد قد رسم صورة متكاملة عن القضايا محل النقاش، وساهم في توضيح بعض الأمور –ذات الصلة– المختلطة في الأذهان، مما يساعد على تكوين رؤية صحيحة وفهم أعمق للموضوعات.

أ.د أيمن عامر

رئيس تحرير العدد الخاص

ومقرر المؤتمر